

# المجلس القومي للأجور يبحث آليات تطبيق الحد الأدنى للعاملين في القطاع الخاص

الجمعة ٢٢ أبريل ٢٠٢٢

عقد المجلس القومي للأجور اجتماعاً برئاسة الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس المجلس، وبحضور محمد سعفان وزير القوى العاملة، واللواء خيرت بركات، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والدكتور صالح الشيخ، رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة . كما حضر الاجتماع عبر الفيديو كونفرانس، الدكتورة مايا مرسى، رئيس المجلس القومي للمرأة، وممثلي كل من وزارت التخطيط والتضامن الاجتماعي، وقطاع الأعمال العام، واتحادات الصناعة، والغرف السياحية، والغرف التجارية، والتشييد والبناء، واتحاد العمال، والاتحاد العام لجمعيات ومؤسسات المستثمرين، واتحاد جمعيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ناقش المجلس القومي للأجور آليات تطبيق الحد الأدنى للعاملين في القطاع الخاص، ووضع المنشآت المستثناة من تطبيقه، وآلية إخطار المنشآت المتقدمة بنتائج فحص طلباتها .

وخلال الاجتماع اتفق المجلس على عمل نموذج موحد لتسجيل طلبات الاستثناءات سيتم طرحه في الأسبوع المقبل على الموقع الإلكتروني الخاص بكل من المجلس القومي للأجور، ووزارة القوى العاملة، للمنشآت التي تعرضت لأوضاع اقتصادية لا تسمح لها بتطبيق قرار الحد الأدنى للأجور للعاملين بها، حتى يتسنى بحث حالتها وفق القوائم المالية والمستندات الدالة على وضعها الاقتصادي والرد عليها .

كما اتفق المجلس على آلية إخطار المنشآت التي تقدمت بطلبات للاستثناء والتي تم بحثها من قبل مديريات القوى العاملة بالمحافظات، بموقفها من الاستثناء سواء بالموافقة أو الرفض وفقاً لما أسفرت عنه نتيجة البحث والدراسة لأوضاع المنشآت الحالية وقدرتها المالية على الوفاء بمستحقات العمالة بداخلها بما لا يلحق بها أي خسائر مادية ولا يؤثر على الأرباح .

وفي بداية الاجتماع، رحبت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس المجلس، بالحضور؛ مؤكدة أن الحفاظ على المنشآت والعمالة والكيانات الاقتصادية هو الهدف الأساسي للمجلس، وذلك حتى نضمن استدامة تلك المنشآت وهو ما يساعد في زيادة فرص التشغيل ويدفع عجلة النمو الاقتصادي.

وأشارت السعيد إلى نجاح المجلس في تطبيق الحد الأدنى للأجور لأول مرة، وهو ما يحفظ كرامة العامل المصري، مشيرة إلى أن تطبيق الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص يعد خطوة مهمة وغير مسبقة في تفعيل مهام المجلس القومي للأجور.



وأكدت أن المجلس حاول من خلال لجانه المختلفة تحقيق التوازن بين حقوق العمال في الحصول على أجر مناسب يضمن مستوى معيشياً مناسباً وفي نفس الوقت مراعاة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها عدة قطاعات ولا تستطيع تحمل أعباء جديدة.

كما نوهت الدكتورة هالة السعيد أن المجلس القومي للأجور يضم تمثيلاً متوازناً لكافة الأطراف من الوزارات ذات الصلة وممثلي القطاع الخاص والغرف التجارية واتحاد الصناعات واتحاد عمال مصر.

من جانبه قدم وزير القوى العاملة، الشكر والتقدير لأعضاء المجلس الحضور، مؤكداً أنه تم تلقي ٣٠٢٨ طلب استثناء، مشيراً إلى أن مديريات القوى العاملة انتهت من فحص ١١٥٩ منشأة من إجمالي الطلبات، وسوف يتم إعلام المنشآت بنتيجة الفحص سواء بقبول الاستثناء أو الرفض، مشدداً على أنه لن يتم قبول أي طلب استثناء من أي منشأة إلا بعد استيفاء المستندات الدالة على أحقية المنشأة في ذلك.

كما أكد أن دراسة الحالات التي تقدمت بطلبات استثناء، سيساهم في عمل قاعدة بيانات متكاملة ودراسة تحليلية يمكن من خلالها استقراء المستقبل ويرسم ملامحه بالنسبة لأحوال المنشآت وموقف العاملين بداخلها، مبدئاً استعداد الوزارة لاستقبال أي طلبات استثناء لمنشآت وبحثها.

ودعا الوزير، اتحادات العمال وأصحاب الأعمال، إلى عمل حوار مجتمعي فيما بينها حول أوضاع المنشآت والعمال العاملين بداخلها، في إطار تحقيق التوازن بين طرفي العلاقة الإنتاجية لتحقيق مزيد من الإنتاج ودفع الاقتصاد القومي وزيادة النمو في ظل الظروف الحالية .